

الخلافة والقيام على الخليفة بين الفقه والواقع

طلال خالدي (*)

قال رسول الله ﷺ: «عجزتم إذ بعثت رجلاً منكم فلم يمض لأمرى أن تجعلوا مكانه من يمضي لأمرى؟».

الخلافة والقيام على الخليفة في الفقه الإسلامي

تقديم

إن مسألة الخلافة، وأسلوب الحكم قضية حيوية لدى المسلمين على امتداد تاريخهم، وهي مثار جدل عنيف وصراعات شديدة، ابتدأت منذ انتقال سيدنا محمد ﷺ إلى الرفيق الأعلى - وقيل دفن جثمانه الطاهر - واستمرت إلى انتهاء عهد الخلافة الإسلامية، بنهاية حكم آل عثمان في منتصف القرن الرابع عشر الهجري.

أخذت الأزمة ملامحها الأولى في، سقيفة بني ساعدة⁽¹⁾؛ فلقد برز خلاف حاد على أسلوب إدارة شؤون المسلمين - بعد غياب الرسول العظيم ﷺ وعلى قواعد اختيار أمير المسلمين.

في هذا الاجتماع طرح الانصار خيارين:

الأول: مبايعة سعد بن عباد كبير الخزرج أميراً على المسلمين.

الثاني: توزيع السلطة بين أمير قرشي من المهاجرين، وأمير من الانصار.

(*) باحث وكاتب وصحافي - سوريا.

(1) على الاثر من وفاة الرسول اجتمع الانصار في سقيفة بني ساعدة لترشيح أحدهم لإمارتهم وسمع بذلك بعض الصحابة من المهاجرين فلهقوا بهم كي لا ينفردوا بالامر.

أما المهاجرون فقد كانت لهم رؤية أخرى، انطلقت من إصرارهم على وحدة الإمارة تعبيراً عن وحدة الأمة - وكان حرصهم على وحدة الأمة قد دفع بعضاً من كبار الصحابة للمسارعة إلى سقيفة بني ساعدة، وجثمان الرسول ﷺ لم يسج بعد في مرقدته الأخير، كي يمنعوا الانصار من مبايعة أمير منهم، مما يفتح الباب واسعاً أمام احتمال صدام يفرق الأمة - وقد أصرّ المهاجرون المتواجدون في السقيفة على وحدة الأمة وعبر عن هذا الموقف بوضوح عمر بن الخطاب حين ردّ على مقولة الحباب بن منذر الانصاري: «منّا أمير ومنكم أمير»، بعبارة حاسمة قاطعة: «هيهات أن يجتمع اثنان في قرن». وفي رواية أخرى: «لا يجتمع سيفان في غمد».

ورأوا إلى أن وحدة الأمة، لا تتوفر إلا بعاملين، شرع الله ورسالة نبيه التي تركها بينهم، والسلطة الدنيوية الممثلة في السلطة التنفيذية المتمكنة من مظاهر القوة. في الجانب الروحي لم يتبادر إلى اذهان المجتمعين أي خلاف، أما في الجانب الدنيوي فقد طرح المهاجرون منطقهم على لسان عمر أيضاً حين قال: «والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم، ولكن العرب لا تمنع أن تولى أمرها من كانت النبوة فيهم وولي أمرها منهم، ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين، من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته، ونحن أولياؤه وعشيرته، إلا مدّ لباطل، أو متجانف لإثم ومتورط فيهلكة؟».

على ضوء هذه القاعدة - وحدة الأمة - انصاع الانصار بعد أخذ ورد، وهرج ومرج، وعبر عن مبررات هذا الانصياع بشير بن سعد أبو النعمان وهو من عشيرة مرشح الانصار للإمارة، سعد بن عبادة، حين قال: «الا أن محمداً ﷺ من قريش، وقومه أحق به وأولى، وأيم الله لا يراني الله انازعهم هذا الأمر أبداً فاتقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم»⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، مثل اجتماع السقيفة وما دار فيه من جدل وحوار انتهى إلى توافق المجتمعين أو أغلبيتهم الساحقة - شكلاً من أشكال الشورى التي طالما أكد عليها الشرع الإسلامي في كتاب الله وسنة نبيه⁽³⁾.

والجدل والحوار كانا يدوران حول رؤية المجتمعين عما هو الانسب لمصلحة المسلمين، ولم يكن الحوار حول تنظيرات فقهية شرعية مجردة.

والقضية الثانية التي أبرزها اجتماع سقيفة بني ساعدة وما تلاه، أن المجتمعين نظروا إلى الإمارة نظرة اختلطت فيها المصالح الدنيوية بالمصالح الأخروية؛ فأمير المسلمين يقوم على المجتمع كما يقوم الملوك والسلاطين، ولكنه في الوقت نفسه مقيد

(2) تراجع تفاصيل اجتماع سقيفة بني ساعدة في تاريخ الطبري، طبعة دار المعارف المصرية، 1340، ص 221 -

223؛ أيضاً: كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، ص 4. وأيضاً: ابن خلدون: المقدمة.

(3) قال الله تعالى: «وأمرهم شورى بينهم» - «وشاورهم في الأمر».

بشريعة ودستور سماويين ليس له أن يخرج عنهما، أو أن يمدّ عينيه إلى غيرهما من الدساتير والشرائع السماوية أو الوضعية؛ إنه يخضع لهذا الدستور كما يخضع له المسلمون جميعاً، وهو ينزل عند حكم الشريعة، كما ينزل عندها المسلمون جميعاً؛ ليس له إلا ما للمسلمين وعليه ما عليهم. ليس له أن يحلّ حراماً، أو يحرم حلالاً مما جاءت الشريعة بحله أو حرّمته. كما أنه ليس للخليفة أن يضع للمجتمع الذي يقوم عليه تشريعاً لحياته الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية يخرج عن المبادئ العامة التي جاءت بها شريعة الإسلام.

وعلى هذا، فإن الجدل الذي ثار حول وجوب الخلافة هل وجبت بالعقل أم بالشرع؟ وانصراف طائفة بالقول: «إنها وجبت بالعقل لا بالشرع لما في طبع أصحاب العقل السوي من البشر من التسليم بوجود سلطة تقوم بتنظيم شؤون الرعية وفرض الخصومات والنزاعات بين الناس وإقرار الحقوق والواجبات ومنع التعدي وفرض الجزاءات»؛ وانصراف طائفة أخرى إلى القول: «بأنها وجبت بالشرع دون العقل لأن الإمام يقوم بأمور شرعية قد كان مجزواً في العقل أن لا يرد التعبد بها فلم يكن العقل موجباً لها، وإنما أوجب العقل أن يمنع كل واحد نفسه من العقلاء عن التظالم والتقاطع... ولكن جاء الشرع بتفويض الأمور إلى وليّه في الدين»⁽⁴⁾.

ويستند هؤلاء إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾ ففرض علينا طاعة أولي الأمر فينا وهم الأئمة المتأمنون علينا⁽⁵⁾.

إن هذا الجدل يبقى دونما معنى حين نفهم أن الشرع ليس بعيداً عن العقل ولا عن مصالح البشر؛ فالشرع الإسلامي هو نظام دين ودنيا؛ إذ إن نظام الدين بالمعرفة والعبادة لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن وبقاء الحياة، وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والسكن والاقوات، والأمن هو آخر الآفات، ولعمري من أصبح آسناً في سربه، معافى في بدنه، وله قوت يومه فكانما حيزت له الدنيا بحذافيرها، وليس يأمن الإنسان على روحه وبدنه وماله ومسكنه وقوته في جميع الأحوال بل في بعضها، فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية، وإلا فمن كان جميع أوقاته مستغرقاً بحراسة نفسه من سيوف الظلمة، وطلب قوته من وجوه الغلبة، متى يتفرغ للعلم والعمل وهما وسيلتاها إلى سعادة الآخرة، إذن بأن نظام الدنيا أعني مقادير الحاجة شرط لنظام الدين⁽⁶⁾، وأن «ولاية الناس من أهم واجبات الدين، بل لا يقام الدين إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصالحهم إلا باجتماع، لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد عند الاجتماع إلى رأس»، وهذا يستند إلى حديث رسول الله ﷺ «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم».

(4) الأحكام السلطانية للماوردي، ص 4.

(5) توجد تفاصيل المواقف ومراجعها في ما يلي من أقسام البحث.

(6) أبو حامد محمد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 214.

ومن هنا يتضح أن الإمامة أي الخلافة أو إمارة المسلمين⁽⁷⁾ متوجبة شرعاً وعقلاً بأن واحد وهي موضوعة في الأصل «لخلفه النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»⁽⁸⁾.

والقضية الثالثة: تتعلق بطبيعة اختيار الإمام أو الخليفة؛ فلقد ثار اللغط والجدل حولها. فالبعض، وهم أهل السنة والجماعة ومعظم أهل الفرق ما عدا الشيعة قالوا: إن طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأمة الاختيار والاجتهاد، اختيار أهل العقد من المسلمين، يختارون بملء حريتهم من يرونه الأقدر على تحمل أعباء هذا المنصب وتحقيق متطلباته في حراسة الدين والدنيا، والمسلمون في هذا سواء لا فضل لأحدهم على آخر إلا بتوفر الأهلية فيه لأداء واجبات هذا المنصب، واتفاق أغلبية المسلمين، أو أهل العقد والحل فيهم، على تولية هذا المنصب.

والبعض الآخر وهم الشيعة وقفوا على النقيض تماماً، حين اعتبروا أن حراسة الدين تتضمن شيئاً من معاني النبوة، وتقتضي العصمة عن الخطأ، وهي بهذا ليست محل اختيار البشر الذين قد يخطئون في الاختيار، ولا يعقل أن يترك الله ورسوله هذا الأمر دونما تحديد، فالإمام محدّد سلفاً وبالإسم - علي بن أبي طالب - يخلفه فيها أئمة من نسله.

وبين النص والاختيار دار آخرون، فنزع بعضهم إلى تحديد الاختيار في أقوام معيّنين سواء من قريش أو من بعض أفخاذها، واختلف آخرون على تحديد الأئمة المعصومين في من يقولون بالنص على الإمامة.

والصراع الدائر منذ اختيار الخليفة الأول أبي بكر الصديق، وتشّتت آراء الصحابة بين مؤيد لاتجاه معين أو لآخر، ولخليفة محدّد أو لغيره، ولأسلوب بعينه في اختيار الخليفة ومبايعته، يشير بشكل واضح إلى أن الأمر متروك للمسلمين في اختيار ما يرونه ملائماً لهم، ولولا هذه الحرية لما اختلفت الصحابة ولما تباينت آراؤهم كل هذا التباين ولما تصارع بعضهم وسمح لنفسه بإهدار دماء المسلمين بالباطل.

إن قاعدة تبدل الأحكام بتغيّر الزمان تنطبق تماماً على هذه القضية التي تحكمها رؤية المسلمين لمصالحهم إذ يسود قول رسول الله ﷺ: «حيث المصلحة فثمة شرع الله».

وضمن هذا السياق يقول ابن قيم الجوزية: «إن الشريعة مبنية على مصالح العباد في المعاش والمعاد... فمبناها وأساسها على الحكم، وهي عدل كلها ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها... وفيها نوعان من الفقه، لا بد للحاكم منهما، فقه في أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس.. ثم يطابق بين هذا وهذا... فيعطي

(7) استخدم المسلمون الاصطلاحات الثلاثة بمعنى واحد. لمزيد من التفصيل تُراجع مقدمة ابن خلدون.

(8) الأحكام السلطانية للماوردي، ص 4.

الواقع حكمه من الواجب ولا يجعل الواجب مخالفاً للواقع... فالمفتي والحاكم والعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله»⁽⁹⁾.

والقضية الرابعة: تتعلق بالقيام على الخليفة، و «الثورة» على سلطان المسلمين. وهي بدورها قضية شديدة التعقيد؛ إذ إن معظم أقوال علماء المسلمين تنصرف إلى نبذ الخروج، بينما يعج تاريخ المسلمين بالثورات والانتفاضات التي شارك بعض الصحابة وكبارهم فيها ضد الملوك والخلفاء، ومن أجل المطالبة بالخلافة والإمارة، مما يقتضي منا الإمساك بخيوط العلاقة بين آراء العلماء، وبين المواقف العملية للعديد من الصحابة والتابعين، خصوصاً أن الخروج والثورات لم تقتصر على طائفة من المسلمين معيّنة بذاتها ولا على أتباع مذهب محدد وإنما جاءت لدى معظم الطوائف الإسلامية وإن غلب لدى بعضها.

والقيام على ولاية الأمور «بغى وثورة عند البعض...» و «جهاد عند آخرين»، وبين الفتنة وبين الجهاد تتشعب الطرق والمسالك وتبرز المصالح الدنيوية متسترة حيناً بتأويلات فقهية، وتبرز أيضاً اجتهادات متضاربة يصعب فهمها ما لم توضع في إطارها المجتمعي والتاريخي، إطار برز واضحاً لدى جميع المتصارعين، تركّز لدى الكثيرين منهم على مصالح الأمة الدينية والدنيوية وتغلّبت فيه قاعدة اختيار أفضل الحلول وأهون الشرور.

وهذه القضية - ستكون الموضوع الرئيس في البحث - محاولين الوقوف عندها، واستخلاص مواقف المذاهب الإسلامية المختلفة منها، هادفين من كل ذلك إلى فهم الخلفيّة الفقهية لتلك القضية التي تؤرقنا جميعاً ونحن نشهد وندعو لصحوة يراها بعضنا عبر جهاد وثورة ويراها آخرون عبر تبشير ودعوة.

وستتناول بالبحث مسألتين:

1 - الإمامة والخلافة في الإسلام

أ . مواقف عملية

ب . طبيعتها - شروط انعقادها - مهام الخليفة واجباته - طاعة الخليفة.

2 - القيام على الخليفة والسلطان

أ . عند أهل السنة والجماعة

ب . عند الفرق الإسلامية الأخرى

(9) ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين، ص 3.

I - الإمامة والخلافة في الإسلام

١. مواقف عملية

إن مسألة السلطة وأسلوب الحكم قضية شائكة في المجتمع الإسلامي. وإشكالية السلطة ظهرت منذ اللحظات الأولى على انتشار خبر وفاة الرسول ﷺ لكن أصحاب النبي استطاعوا أن يرسوا معالم السلطة الإسلامية بسرعة فائقة متجاوزين محتهم بوفاء الرسول. وتشكلت معالم السلطة الجديدة في اجتماع سقيفة بني ساعدة، هذا الاجتماع الذي تحدد فيه الكثير من الأسس التي طبعت مرحلة الخلفاء الراشدين، التي تُعتبر الصورة المثلى لطبيعة السلطة الإسلامية التي قامت على مجموعة من الأسس.

أولها: أنها خلافة عن رسول الله، وهي بهذا تحمل طابعاً مميزاً يفرقها عن الملوك الذي كان يأنف منه الكثير من قبائل العرب وعلى رأسها قريش⁽¹⁰⁾؛ في الوقت عينه الذي لا تُعتبر فيه استمراراً على نحو أي سلطة الرسول محمد ﷺ القائمة على سلطان النبوة. وقد عبّر أبو بكر الصديق عن هذه النظرة إلى السلطة بموقفين:

الأول: في خطابه الذي ألقاه بعد أن تمت له البيعة، والذي جاء فيه: «يا أيها الناس أنا مثلكم، وأني لا أدري لعلكم ستكلفوني ما كان رسول الله ﷺ يطيقها، إن الله اصطفى محمداً على العالمين وعصمه من الآفات، وإنما أنا متبع وليس بمبدع...»⁽¹¹⁾.

الثاني: من خلال رفضه إطلاق تسمية خليفة الله على منصبه الجديد، بما تحمله هذه العبارة من معاني التقديس؛ وقوله لمخاطبه: «لا» بل أنا خليفة رسول الله⁽¹²⁾.

ثانيها: أنها تقوم على قاعدة البيعة، على النهج عينه الذي سلم فيه الانصار الاوائل سلطة مدينتهم إلى النبي محمد ﷺ.

والبيعة التزام متبادل بين الأمير والرعية، تتحدد فيه التزامات كل طرف تجاه الآخر. يلتزم الأمير بقيادة المسلمين وسياسة دنياهم وحراسة دينهم. ويلتزم المسلمون بالطاعة والنصرة؛ تطبيقاً لقوله تعالى في كتابه الحكيم ﴿أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾⁽¹³⁾.

ثالثها: أنها تقوم على قاعدة «المشورة والاختيار»؛ ففي السقيفة طُرحت أسماء

(10) تاريخ الطبري، ص 244.

(11) ابن خلدون: المقدمة، ص 152.

(12) ابن خلدون: المقدمة، ص 191.

(13) سورة النساء، 221 - 223، الآية 59.

متعددة للخلافة، الأنصار رشحوا في بادئ الأمر سعد بن عبادة، وأبو بكر الصديق رشح عمر بن الخطاب وعبيدة بن الجراح، ورشح عمر أبا بكر الصديق الذي استقرت عليه البيعة وأُلت إليه الخلافة.

رابعها: إن اجتماع السقيفة حسم وحدة الإمارة والأمة؛ فلقد رفض عمر مقولة الحباب بن منذر: «منا أمير ومنكم أمير»، بقوله: «هيهات لا يجتمع غمدان في سيف»⁽¹⁴⁾. أمام هذا المنطق وأمام الحرص على وحدة الأمة تجاوز المجتمعون في الحال هذا الرأي.

خامسها: حصر الخلافة - الإمارة - في قريش، ولم يكن هذا الحصر عفوياً ولا تلقائياً وإنما جاء نتيجة حوار وتعليل ومنطق قبل به المجتمعون من الأنصار والمهاجرين، هذا التعليل الذي حدده ابن الخطاب بقوله: «لكن العرب لا تمتنع أن تولي أمرها من كانت النبوة فيهم وولي أمرهم منهم، ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين»⁽¹⁵⁾.

وكان ردُّ بشير بن سعد أبي النعمان الأنصاري الخزرجي أكبر إقرار بقبول هذا التعليل وهذه الحجة حين قال: «ألا أن محمداً ﷺ من قريش، وقومه أحقُّ به وأولى، وأيم الله لا يراني الله أنزعهم هذا الأمر أبداً فاتقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم»⁽¹⁶⁾.

لكن اجتماع السقيفة لم يحسم الأمور كلها، بل ترك منافذ للاختلاف والنزاع ساهمت فيما بعد في فتح أبواب الاجتهاد والتعليل لتلك الاختلافات والمواقف وسمحت باتساع جوانب الاختلاف لتصبح فتناً وصراعات دامية؛ فلقد انتهى اجتماع سقيفة بني ساعدة بمبايعة أبي بكر الصديق بالخلافة، مع استمرار رفض سعد بن عبادة ورهطه البيعة؛ وهو رفض لم تنفع فيه كل الضغوط التي مورست عليه، وخارج الاجتماع كان الرفض الآخر، الأكثر تأثيراً والأشد إيقاعاً ألا وهو رفض آل هاشم، آل بيت الرسول ﷺ وعلى رأسهم فاطمة بنت محمد، وعباس عمه، وعليّ ابن عمه وزوج ابنته.

هذان الموقفان الراضان من قبل بعض الأنصار، ومن معظم آل بيت الرسول سمحا للجدل المطول حول بعض قواعد الخلافة التي أُقرت في اجتماع السقيفة:

- البيعة والشورى، هل تقتضيان إجماع أهل العقد والحل وهم كبار القوم، أصحاب المنعة والقوة والتأثير - أم يكتفى ببعضهم؟

- القرشية كشرط للولاية والإمارة وهل هي أصل أم نتيجة؟

(14) تاريخ الطبري، ص 223.

(15) المرجع نفسه، ص 223.

(16) المرجع نفسه، ص 223.

- طبيعة علاقة آل البيت بالسلطة، هل هي حق لهم بحكم الأفضلية القائمة على التعليل أم بحكم النص؟ أم حقهم فيها كحق سائر المسلمين؟

لكن، بالرغم من بؤادر هذا الجدل فلننظر إلى أن خلافة أبي بكر هي انعكاس دقيق لاجتماع السقيفة، ثبت خلالها نوع من أنواع التوافق في قيادة الأمة بين الأنصار وقريش، وتكرس دور قريش حين صمدت في وجه الردة التي شارك فيها معظم القبائل، والممالك العربية. صمدت قريش التي وقفت وقفة رجل واحد ومعها الأنصار في المدينة، وبني ثقيف في الطائف مُدافعةً عن الرسالة وعن الدولة الجديدة في وقتٍ واحدٍ، مكرسةً بوقفتها وانتصارها أمرين:

الأول: مفهوم السلطة الجديدة لطبيعتها كحارسة للدين والدنيا؛ إذ كانت حروب الردة تأكيداً لدور الدولة في مجال الدعوة والعقيدة والمحافظة عليها من جهة، وتأكيداً لمركزية الدولة من خلال رفض الخليفة أبي بكر مهادنة من رفض مجرد تسليم الزكاة لبيت مال المسلمين وقوله: «والله لو منعوني عقلاً لجاهدتهم عليه»⁽¹⁷⁾.

الثاني: مكانة ومنعة قريش بين القبائل العربية حين استطاعت حشد كل طاقات المسلمين، وإخماد نار فتنة المرتدين التي انتشرت على طول أراضي الدولة الإسلامية الفتية.

وجاءت خلافة عمر بن الخطاب التي كانت استمراراً لخلافة أبي بكر لتحمل في طبيعتها نوعاً من الجدل حول مكانة وطبيعة الشورى في اختيار الخليفة، تلك الشورى التي مورست بشكل ما، خلال اجتماع السقيفة وتولية أبي بكر. فقد سمى أبو بكر عمر خليفة له⁽¹⁸⁾ قبيل موته، وتمت البيعة له على هذا الأساس، وأخذ هذا النهج واستُخدم بشكل متعسف لتحويل الخلافة إلى مُلكٍ في مرحلة تالية، في أيام حكم الأمويين من خلال تسمية ولي العهد وأخذ البيعة له في حياة الخليفة. وقولنا استُخدم بشكل متعسف لسببين:

أولهما: أن بعض الروايات التاريخية تذكر أن أبا بكر استشار عدداً من الصحابة من أهل العقد والحل في ترشيح عمر للخلافة من بعده، وأن البيعة تمت له بإقرار طوعي من قبل جميع أهل العقد والحل.

ثانيهما: أن استخلاف عمر لم يأت عبر ولاية لقريبٍ على عمود النسب، وإنما جاءت لأحد المرشحين الرئيسيين للخلافة في اجتماع السقيفة.

وفي خلافة عمر تستوقفنا مسألة هامة تتعلق بطبيعة الخلافة، وهي تغيير تسمية

(17) محمد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج 3، ص 244.

(18) تراجع قصة خلافة عمر بن الخطاب في: تاريخ الطبري، ج 3، ص 428 وما يليها.

منصب الخلافة إلى إمارة المسلمين، وهي تسمية تتضمن معنى أدق لطبيعة علاقة هذا المنصب بالمسلمين ومصالحهم من حيث هم أتباع الدولة الإسلامية ورعيته، ومن حيث إن الحاكم المسلم يستمد صلاحية منصبه من هؤلاء المسلمين.

وبعد مقتل عمر بن الخطاب، جاء عثمان بن عفان إلى الخلافة من خلال مجلس الشورى السداسي الذي عينه الخليفة الراحل وهو على فراش الموت؛ كان مجلس الشورى نوعاً من الحل الوسط بين اجتماع السقيفة المفتوح للمسلمين، وبين أسلوب اختيار عمر للخلافة عبر قرار من سلفه. وانتهت خلافة عثمان بأول ثورة داخلية ضد خليفة المسلمين لتفتح بذلك طريقاً ومنهجاً في العمل للوصول إلى الإمارة لدى بعض المسلمين عماده سعي مجموعة من المسلمين إلى التقاطر على الخليفة ومنازعة سلطانه، عبر التشكيك بأحقيته أو صلاحيته للإمارة. بينما كانت أساليب المعارضة من قبل قد اقتصرت على المقاطعة وعدم إعطاء المبايعة.

في أجواء الفتنة والثورة أتى علي بن أبي طالب إلى الخلافة عبر مبايعة مختلفة عن مبايعة سابقه؛ فقد جاءت مبايعة من قبل «عامّة» أهل المدينة، بينما كانت بيعات من سبقه تقوم على مبايعة «الخاصة». وفي عهد علي كثرت النزاعات والفتن ولم يعد لمنصب الخلافة ذلك التقديس الذي شهدته أيام أبي بكر وعمر والنصف الأول من خلافة عثمان.

وفي زمن خلافة علي ظهر النزاع على السلطة على أشد ما يكون. واتخذ صحابة محمد ﷺ مواقف شديدة التباين بحيث ظهر خلل واضح فيما اعتُبر سابقاً وكأنه استقرار على أسس معينة في أصول الحكم وطرق انتخاب الأمير وشروط منصب الخلافة. فقد رأى العديد من الصحابة أن الخلافة قد انعقدت لعلي فهو المرشح الثاني من مجلس الشورى المعين لخلافة عمر وحاز بيعة «عامّة» أهل المدينة وقام حقاً بمهام الخلافة.

ومن الناحية العملية. لم يتصور هؤلاء شغور منصب الخلافة بعد مقتل الخليفة السابق، وعلى رأس أولئك الصحابة، عبد الله بن العباس، أكثر فقهاء المسلمين علماً⁽¹⁹⁾ وعمار بن ياسر الموعود بالجنة وأبو أيوب الأنصاري وغيرهم.

واجتهد آخرون بالنكول عن البيعة التي أعطوها لعلي وعلى رأس هؤلاء الصحابييان طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وهما مرشحان آخران للولاية ضمن مجلس الاستشاري قائلين: «إن البيعة أخذت منهما بالإكراه»⁽²⁰⁾ وبـ «عدم صحة بيعة المكره».

وارتأى آخرون أن البيعة لم تنعقد في الأصل لغياب الكثير من صحابة رسول الله

(19) ابن خلدون: المقدمة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ص 214.

(20) تاريخ الطبري، ص 312.

وأن مسألة الخلافة مستأخرة لحين البتّ في أمر دم عثمان والاقتصاص من قتلته وعلى رأس هؤلاء عائشة بنت أبي بكر الصديق وآل سفيان. هذا، بينما قعد بعض الصحابة في بيوتهم رافضين الاشتراك في الجدل الدائر والفتن المنتشرة وعلى رأس هؤلاء عبد الله بن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص⁽²¹⁾.

وبمقتل عليّ على يد الخوارج، أصبحت الخلافة الإسلامية خلافتين: الأولى، في الكوفة للحسن بن عليّ الذي تلقى البيعة من أصحاب أبيه؛ والثانية، لمعاوية بن أبي سفيان الذي أخذ البيعة لنفسه مؤيداً بأمصّار الشام ومصر واليمن وبعض أطراف الحجاز. ثم تنازل الحسن بن عليّ عن الخلافة لخصمه معاوية وأدأ لنزاع طال وخوفاً من تمرّد أمة شتتتها الفتن وغُيب الحق فيها ليضيع في أتون التعصب للرأي وللأنصار.

ومع نهاية خلافة معاوية شهد هذا المنصب قفزة غير مألوفة حين وضعت قاعدة ولاية العهد وأضحت الولاية إرثاً ينتقل ضمن العائلة، ولم تعد مواصفات الخليفة وأهليته الشرعية محل اعتبار وتحولت الخلافة إلى مُلكٍ مُعْزُوضٍ.

أرضخ معظم المسلمين ضغط عاملين: الأول: الحفاظ على وحدة الأمة، والخروج من أجواء الحروب وإيقاف هدر الدماء دونما مسوّغ جوهري؛ والثاني: الخوف من بطش السلطان وسطوته. ورفض الحسين بن علي حفيد الرسول هذا التحوّل في طبيعة السلطة وثار عن اقتناع بشرعية ثورته ضد متسلط فاسد هو يزيد بن معاوية ثاني خلفاء بني أمية. والذين اعترضوا على ثورة الحسين وخروجه، جاءت اعتراضاتهم من منطلقين مختلفين: مجموعة الراضخين والمؤيدين لحكم بني أمية الذين استفاد بعضهم وتأمّنت مصالحه؛ ومجموعة الذين سيطرت عليهم غلبة وأد الفتنة؛ إذ إن اعتراض المجموعة الثانية كان ناتجاً عن حسابات عملية بعدم توفر إمكانية النجاح لهذه الثورة وعلى رأس هؤلاء عبد الله بن عمر⁽²²⁾ وعبد الله بن العباس ومحمد بن الحنفية وابن الزبير.

ما يستوقفنا في هذا العرض السريع لمسألة الخلافة حتى منتصف القرن الأول للهجرة، وهي المرحلة التي شهدت فيها أوقاتها الذهبية أيام الخلافة الراشدية، أنها شهدت فيها أيضاً الفتنة الكبرى التي امتدت منذ قبيل مقتل الخليفة عثمان بن عفان، حتى مقتل الحسين بن عليّ، وفي هذا يقول الشهرستاني: «أعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سلّ سيفٌ في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة..»⁽²³⁾.

وإننا لنعتقد بأن الخلاف بين المسلمين وقادتهم على منصب الإمامة كان طبيعياً

(21) ابن خلدون: المقدمة 1، ص 214.

(22) ابن خلدون: المقدمة، ص 217.

(23) الملل والنحل للشهرستاني 140، ص 21 حاشية على كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل للإمام ابن حزم الظاهري.

نظراً لمكانة هذا المنصب الخطير الذي كان له جلاله وإغراؤه؛ فهو منصب استظل بالدين من أول يومه، فكان له في الناس وعلى الناس سلطتان: سلطان الدين وسلطان الدنيا. سلطان الروح، وسلطان المادة. والناس مفتونون بالسلطان أي سلطان يسعون إليه، ويقتتلون من أجله؛ ولو لم تكن الخلافة على هذا النحو الذي ظهرت به محتكة بالدين، وكانت سلطاناً دنيوياً محضاً لكان الخلاف فيها والإغراء بها والتهالك عليها، والقتال من أجلها أقل وطأة وأخف حدة، لكنها إذ لبست ثوب الدين فقد أصبحت أكثر من سلطان وأشهى من مجرد حكم. إنها سلطان لا حد له يخضع له كيان الإنسان جميعه ظاهره وباطنه، روحه وجسده.

أيضاً تستوقفنا ملاحظة أنه كلما وقع خلاف شديد على منصب الخلافة وعلى شروطها استنبط قادة الصراع حلولاً عملية وفق قناعاتهم واجتهاداتهم لحل ما يواجهونه من إشكالات ومصاعب.

كما تستوقفنا ملاحظة أن الخلافة والصراع عليها شارك فيه معظم الصحابة وهم رجال لا يعقل التشكيك في صحة إيمانهم وعلمهم ونواياهم⁽²⁴⁾ وإلا طال التشكيك الكثير بما هو ثابت في قناعاتنا ورؤيتنا التاريخية؛ فقد أعمل أولئك الصحابة - بمجموعهم وبمواقفهم المتباينة - عقولهم لاستنباط المواقف التي يرونها منسجمة مع روح الشرع الذي استقر في قلوبهم ومع مصالح المسلمين من وجهة نظرهم.

في تلك المرحلة لم يكن يهم هؤلاء الصحابة تنظير آرائهم ومواقفهم ما لم يجدوا سنداً ثابتاً غير مؤول من كتاب الله وسنة نبيه؛ فقد كانت صحبتهم للرسول ومعاشيتهم لزمان النبوة وانطباعهم بالإسلام سلوكاً ونهجاً وفكراً هي سندهم في أحكامهم ومواقفهم؛ غير أنه بابتعاد الزمن وتغلب المصالح الدنيوية أصبحت المواقف بحاجة إلى تعليل وتنظير وإسناد، وتكرست مذهبية التفكير والموقف.

ومن تلك المسائل التي عمل الفقهاء والعلماء على تثبيتها، مسألة الخلافة والسلطة وتحديد شروطها وواجباتها، وطرق اختيار الخليفة ومواصفاته، وتحول الخلافة إلى ملك ووجوب طاعة الخليفة.

(24) يذكر المحاسبى في كتابه مسائل في أعمال القلوب، ص 190، مجموعة من الأحاديث النبوية التي تثبت فضل الصحابة. منها قوله ﷺ: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً، ما بلغ مدّ أحدكم ولا نصفيه». وقوله: «خير أمتي أولها». وإن الله اختار أصحابي على جميع الأمم». و «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». و «خير الناس القرن الذي بعثت فيه».

ب . طبيعة الخلافة ووجوبها وشروطها عند علماء المسلمين

وجوب الخلافة

استقرّ لدى علماء المسلمين أن الخلافة موضوعة لخلافة النبوة وحراسة تطبيق تعليمات الشرع وتنظيم شؤون المسلمين، وأنها من أعظم واجبات الدين، بل إن الدين لا يُقام إلّا بها؛ إذ إن مصالح البشرية لا تتمّ إلّا بالاجتماع، والاجتماع يحتاج إلى تنظيم، والتنظيم يحتاج إلى رأس.

وقد أكّد الرسول ﷺ على ضرورة وجود هذا الرأس في أحاديث متعددة منها قوله: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمّروا أحدهم». وروى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا يحلّ لثلاثة أن يكونوا بفلاة من الأرض إلّا أمروا عليهم أحدهم». ويتابع الإمام ابن حنبل في مسنده معلقاً على هذا الحديث، «فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيهاً على سائر الاجتماعات»⁽²⁵⁾. كما يوجد العديد من الأحاديث التي تفرض البيعة للإمام⁽²⁶⁾.

والدعوة الإسلامية نظراً لطبيعتها الجهادية تستدعي وجود خليفة على رأسها ينظّم أمور الدعوة بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله. وفي هذا السبب يقول العلامة ابن خلدون: «والملة الإسلامية لمّا كان الجهاد فيها مشروعاً لعموم الدعوة وحمل الكافة على دين الإسلام طوعاً أو كرهاً، اتّحدت فيها الخلافة والملك لتوجيه من القائمين بها إليهما معاً، وأما ما سوى ملة الإسلام، لم تكن دعوتهم ولا الجهاد عندهم مشروعاً إلّا في المدافعة فقط فصار القائم بأمر الدين - غير الإسلامي - لا يعنيه شيء من سياسة الملك لأنهم غير مكلفين بالتغلب على الأمم الأخرى، إنما هم مطالبون بإقامة دينهم في خاصة أنفسهم»⁽²⁷⁾. وتأكيداً على وجوب الخلافة (الإمامة) عند المسلمين، يقول عبد القادر الإسفرائيني في كتابه الفرق بين الفرق: «إن الإمامة فرض واجب على الأمة»⁽²⁸⁾. وعلى هذا أجمع علماء المسلمين ولم يخرج عن هذا الإجماع إلّا الأصم الذي قال: «لو تكاف الناس عن التظالم لاستغنوا عن الإمام»⁽²⁹⁾.

وقد اختلف علماء المسلمين على مستند هذا الوجوب؛ إذ تقول طائفة إن هذا الوجوب مستنده العقل وتقول أخرى إن هذا الوجوب مستنده الشرع، وفي هذا الخلاف

(25) مسند الإمام أحمد.

(26) منها قوله ﷺ: «إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقي به». رواه مسلم، ص 230. و «من خلع يداً من طاعة، لقي الله تعالى يوم القيامة لا حجة له»، ص 24. و «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمّروا أحدهم».

(27) ابن خلدون: المقدمة، ص 219.

(28) عبد القاهر الأسفرائيني: الفرق بين الفرق، ص 349.

(29) مقالات الإسلاميين للأشعري، طبعة السعادة، مصر، 1954، ص 33.

يقول أبو الحسن البصري الماوردي: (واختلف في وجوبها. هل وجب بالعقل أو بالشرع؟ فقالت طائفة: وجبت بالعقل لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنهم من التظالم ويفصل بينهم في التنازع والتخاصم، ولولا الولاة لكانوا فوضى مهملين وهمجاً مضاعين... وقالت طائفة أخرى: بل وجبت بالشرع دون العقل لأن الإمام يقوم بأمر شرعية...) (30).

وأشهر من قال بوجوب الإمامة عقلاً المعتزلة، وهم في الأصل من أصحاب منطق سيادة العقل في جميع المسائل.

ومن أشهر الذين نقدوا مقولة أن وجوب الإمامة مستندة إلى العقل، الإمام محمد بن حامد الغزالي الذي قال: «ولا ينبغي أن تظن أن وجوب ذلك - في معرض حديثه عن الخلافة - مأخوذ من العقل، فإننا بينا أن الوجوب يؤخذ من الشرع إلا أن يفسر الواجب بالعقل الذي فيه فائدة، وفي تركه أدنى مضرة، وعند ذلك لا ينكر وجوب نصب الإمام لما فيه من الفوائد، ورفع المضار في الدنيا، ولكننا نقيم البرهان القطعي الشرعي على وجوبه، ولسنا نكتفي بما فيه من إجماع الأمة، بل ننصبه على مستند الإجماع ونقول: نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع عليه السلام قطعاً. وهذه مقدمة قطعية لا يتصور النزاع فيها، ونضيف إليها مقدمة أخرى، هي أنه لا يحصل نظام الدين إلا بإمام مطاع فيحصل من المقدمتين صحة الدعوة وهي وجوب نصب الإمام» (31).

طريق عقد الإمامة

لقد أجمع فقهاء السُنَّة والجماعة ومعهم معظم رجال المذاهب الإسلامية، على أن طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأمة الاختيار والاجتهاد (32). وقد تمثل هذا الاختيار في نظام البيعة على غراربيعة الرضوان التي بايع فيها الأنصار الأوائل رسول الله على السمع والطاعة والنصرة.

وفي تعريف البيعة يقول ابن خلدون في المقدمة: «إعلم أنَّ البيعة هي العهد على الطاعة كأنَّ المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك. ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه» (33).

وقال معظم هؤلاء العلماء: «إن الإمامة تنعقد بمن يعقدها لمن يصلح للإمامة إذا كان العاقد من أهل الاجتهاد والعدالة» (34)... مع خلاف حول عدد أهل البيعة بين بعضهم الآخر. وقالوا أيضاً: إنه «ليس من النبي نص على إمام واحد بعينه... ولا ينفصل من

(30) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص 494.

(31) الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي، ص 213.

(32) الفرق بين الفرق للأسفرائيني، ص 349.

(33) ابن خلدون: المقدمة، ص 209.

(34) الفرق بين الفرق للأسفرائيني، ص 350.

ادّعى ذلك في عليّ مع عدم التواتر في نقله ممن ادعى مثله في أبي بكر أو غيره»⁽³⁵⁾.

وظائف الخليفة

باعتبار الخلافة تتضمن كل ما يتعلق بشؤون تطبيق الشرع وكل ما يمسّ تنظيم شؤون المسلمين؛ لذا، فإن مهام الخليفة تتضمن ما يحقق هذه الطبيعة ويؤدي إلى تحقيق أهدافها. وأهم مهام الخليفة تطبيق الدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله، وإقامة حدود الله وتنظيم شؤون الرعية من حيث حفظ العدالة وتنظيم الجباية وتحقيق الأمن العام والأمن الاجتماعي. وقد أجمل أبو الحسن البصري الماوردي مهام الخليفة بعشرة أشياء عدّها في كتابه الأحكام السلطانية، كما يلي:

«أحدها: حفظ الدين على أصوله المستقرة. وما أجمع عليه سلف الأمة...

«والثاني: تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين...

«والثالث: حماية البيضة والذب عن الحريم...

«والرابع: إقامة الحدود...

«الخامس: تحصين الثغور...

«السادس: جهاد من عاند الإسلام بعد دعوة...

«السابع: جباية الفبيء والصدقات على ما أوجبه الشرع...

«والثامن: تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال...

«والتاسع: استكفاء الامناء وتقليد النصحاء في ما فوضه إليهم من أعمال...

«والعاشر: أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال»⁽³⁶⁾.

كما حددوا الشروط التي يجب توافرها في الإمام وهي: العلم والعدالة والسياسة. وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية. وأوجبوا من عدالته أن يكون ممن يجوز حكم الحاكم بشهادته، وذلك أن يكون عدلاً في دينه، مصلحاً لماله وحاله، غير مرتكب لكبيرة ولا مصر على صغيرة ولا تارك للمروءة في جل أسبابه⁽³⁷⁾.

وأضاف معظم الفقهاء المسلمين شرط القرشية، أي أن يكون الخليفة من قريش، مستنديين في ذلك إلى إجماع الأمة على تأمير الخلفاء من قريش، كما استند بعضهم إلى الحديث المنسوب إلى النبي والذي يقول فيه: «الأئمة من قريش»...

(35) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(36) الأحكام السلطانية للماوردي، ص 14.

(37) الفرق بين الفرق للأسفرائيني، ص 349 - 350.

وأضاف آخرون على هذه الشروط: البلوغ والعقل والذكورة وسلامة الأعضاء والحواس⁽³⁸⁾، وهي ما عبّر عنها البعض منهم بالقدرة والكفاءة.

وإذا أمعنا النظر في هذه الشروط لرأينا أنها تمثل نموذج القائد المسلم العارف بشؤون دينه ودنياه.

وهنا تستوقفنا مسألة تتعلق بشروط الإمارة وهي قضية الوصول إلى الإمارة عن طريق القوة.

والأصل فيها أن يرفض الفقهاء الاعتراف بمشروعيتها نظراً إلى التعارض مع قواعد تأسيس الخلافة على مبدئي الشورى والبيعة. ولكن معظم الفقهاء اتخذوا موقفاً آخر؛ إذ اعترفوا بشرعية هذا الخليفة ضمن شروط معينة أهمها: أن لا يكون للمسلمين إمام غيره، وأن يقيم العدل في الناس، ويحوز على رضاهم اللاحق. وكان النموذج الصارخ للخليفة الشرعي القادم إلى الخلافة عن غير طريق الشورى الصحيحة هو الخليفة عمر بن عبد العزيز والذي كثيراً ما أطلق عليه تسمية خامس الخلفاء الراشدين، والذي رأى فيه الإمام مالك، المثال الأعلى للخليفة العادل.

ومن هنا أسقط الإمام مالك شرط الشورى والاختيار مكتفياً بالرضى اللاحق؛ وكان للشافعي رأي مماثل في هذا الشأن رواه عنه تلميذه حرمله. والرأي عينه حمله الإمام أحمد بن حنبل في إحدى رسائله التي تقول: «من ولي الخلافة فاجتمع عليه الناس ورضوا به، فهو خليفة ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة فهو خليفة»⁽³⁹⁾.

طاعة الخليفة وعزله

عقد الخلافة يستمر مدى حياة الخليفة ما لم تطرأ موجبات تستلزم إنهاء العقد وعزله:

أولها: كفرٌ بعد إيمان. واشتراط البعض الكفر الصريح الذي لا يحتمل أي تأويل. إذ إن ولاية الكافر غير جائزة شرعاً بحال من الأحوال. وهي الحالة الوحيدة المتفق عليها بإجماع الأمة أن ليس على عزل الخليفة فحسب وإنما على وجوب الخروج عليه وقتله أيضاً.

وثانيها: الجُرح في عدالته. فالعدل هو المبدأ العام الذي قام عليه الإسلام، ورفعت الشريعة أعلامه، وليس من المسلمين ولا على شريعة الإسلام من لا يستقيم على عدل ولا يحكم به أو ينزل على حكمه. ومركز ذلك، قوله تعالى: ﴿... وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل...﴾ (سورة النساء، الآية 58). وقد جاء في تفسير هذه الآية: أمرٌ منه

(38) معجم فقه ابن حزم الظاهري، مجلد 1، ص 338.

(39) محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية في العقائد والسياسة، ص 104 - 105.

تعالى بالحكم بالعدل بين الناس. ولهذا قال محمد بن كعب وزيد بن أسلم ومشهر بن حوشب، أن هذه الآية إنما نزلت في الأمراء - يعني الحكام بين الناس... وفي الحديث: «إن الله مع الحاكم ما لم يَجْزُ، فإن جار وَكَلَّةٌ إلى نفسه»⁽⁴⁰⁾. ويرى الماوردي أن الجرح في العدالة هو الفسق الذي على نوعين. الأول: ارتكاب المحظورات وممارسة المنكرات التي أجمع الفقهاء على عزل الخليفة بموجبه. والثاني: هو الاعتقاد والتأول بشبهة. واختلفوا على وجوب عزله أم لا.

وثالثها: نقص في الحواس والأعضاء كالجنون وذهاب البصر وقطع اليدين أو الرجلين. وهي أمور تمنع الحاكم من ممارسة أعمال منصبه⁽⁴¹⁾.

فإذا توفّرت في الخليفة شروط منصبه وتمت البيعة له، أو الرضى به عند بعض الفقهاء وجبت على المسلمين طاعته ونصرته. واعتُبر الخروج عليه فتنة وبغياً يطبق عليه حدُّ البغي الذي مارسه علي بن أبي طالب على خصومه والخوارج منهم بشكل خاص.

وطاعة الخليفة ملزمة شرعاً. يقول الله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...﴾ (سورة النساء، الآية 59).

ولكن هذه الطاعة ليست مطلقة. وإنما هي مقيدة؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وقد اختلف الفقهاء في حدود هذه الطاعة، وحالات وجوبها، وساروا في ذلك اتجاهات متباينة⁽⁴²⁾ وصلت ببعضهم إلى حد الرضوخ المطلق والتبرير الكامل لأعمال السلطان. بينما وضع آخرون شروطاً وقيوداً لهذه الطاعة ساهمت من حيث النتيجة في التنظير للقيام على الخليفة والثورة على السلطان⁽⁴³⁾. وهي المسألة التي سنبحثها تالياً.

(40) تفسير ابن كثير، ص 96. سورة النساء، الآية 58.

(41) الأحكام السلطانية للماوردي، ص 17.

(42) أبو اليسر البزدي في كتابه أصول الدين، طبعة القاهرة، 1963.

«الإمام إذا جار أو فسق لا ينزل عند أصحاب أبي حنيفة باجمعهم وعند القدرية والمعتزلة والروافض ينزل وأصحاب الشافعي مختلفون فيه بعضهم قالوا: ينزل وبعضهم قالوا لا ينزل»، ص 190.

(43) أبو موسى الأشعري في كتابه مقالات الإسلاميين، ص 138.

اختلفوا في أوامر وأحكام الجائر على مقالتي:

قال قائلون: هي جائزة لازمة إذا كانت على حق وإن كان جائراً.

وقال قائلون: لا تلزم أحكامه ولا يُلتفت إليها.

II - طاعة الخليفة، خلعه، القيام عليه ومقاومته

في المواقف

١ . أهل السُّنة والجماعة

القضية المركزية في فكر جمهور الفقهاء والعلماء المسلمين منذ عهد تابعي التابعين - في مسألة الخلافة والسلطة، كانت وحدة الأمة الإسلامية وتأمين الاستقرار الداخلي، تلك الوحدة والاستقرار هما المسألتان اللتان لا يمكن أن تتحققا إلا بالتفاف الأمة حول سلطان واحد يمتلك القوة والقدرة التي تسمح له بتطبيق الوظائف الشرعية المنوطة بهذا المنصب. ولا شك في أنهم تأثروا كثيراً بحالة الفوضى الشاملة والاضطراب الشديد الذي عمّ البلاد الإسلامية منذ الفتنة الكبرى على زمن الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان. تلك الفوضى والفتن التي استبّيحت فيها دماء المسلمين لتجري أنهاراً في طول البلاد وعرضها ولتستنزف طاقات الأمة واندفاعاتها ولتوجد فيها شروخاً لا تندمل عبر تأسيس فئات وجماعات، وتعمّقت الخلافات بينها لتطال الكثير من القضايا.

هذه القضية، قضية وحدة الأمة وتحقيق أمنها الداخلي، أصبحت مسألة جوهرية بعد أن بدا واضحاً أن تغيير السلطان والقيام عليه وخلعه أمرٌ أكثر تعقيداً، وأشد صعوبة مما تصوره القائلون على الخلفاء الأمويين.

وعلى ضوء الاعتبار السابق يُخَسِّمُ الكثيرُ من الجدل في فهم مبررات مواقف واجتهادات هؤلاء الفقهاء والعلماء حول قضية السلطة والخلافة. ومن هنا نستوعب مرتكزات إصرارهم الشديد في موضوع طاعة الخليفة وتضييق الشروط التي تسمح بالقيام عليه وخلعه. طاعة عَضُوا عليها بالنواجذ بالرغم من رؤيتهم إلى الخلافة الإسلامية وقد تحولت إلى مُلْكٍ عَضُوضٍ بعد أن أُسْقِطَ عنها الكثير من شروطها وصفاتها ومضمونها.

لقد حافظ جمهور الفقهاء من أهل السُّنة والجماعة على هذه المواقف بالرغم من أن بعضهم تعرض للاضطهاد والسجن والتعذيب على أيدي هؤلاء الأمراء الطغاة. ونظروا مواقفهم هذه ليجدوا التلاؤم بين هذا الهدف المركزي وهو وحدة الأمة واستقرارها الداخلي الذي اعتبروه رأس المشروع في نظام الحكم الإسلامي، وبين ما استقرت عليه رؤية المسلمين الأوائل في العهد الراشدي حول طبيعة الخلافة وأسسها وشروطها.

لقد رأينا في المسألة الأولى أن الخلافة الإسلامية قامت على نظام البيعة المرتكز على الشورى وعلى ترشيح أهل العقد والحل ورضى المسلمين، وتأسست هذه الخلافة على العدل باعتباره جوهر الحكم؛ فالعدل هو المبدأ العام الذي قام عليه الإسلام

ووضعت الشريعة أعلامه، وليس من المسلمين من لا يستقيم على العدل ولا يحكم به أو يفزل على حكمه⁽⁴⁴⁾.

لكن مسيرة الخلفاء والأمراء الذين أعقبوا حكم الراشدين ضربت عرض الحائط بهذه الأسس والمرتكزات والمضامين. فالبيعة أصبحت لا يطغى عليها بشدة العنصر الشكري فحسب والآخذ بدوره في الانحسار بل أضحت تؤخذ بحدّ السيف؛ والخلافة تحولت إلى مُلك وراثي مطلق. ولم يعد عِلْمُ الخليفة وتقواه هما الأصل في شروط اختياره لهذا المنصب.

كانت خلافة الخليفة الأموي الثاني يزيد بن معاوية النموذج الصارخ لهذا التحول سواء على آلية انتقال السلطة، أو حتى في مواصفات وشروط الخليفة المسلم. لقد كان فسادُه غير قابل للشك. ومع ذلك رضخ الكثيرون من الفقهاء والعلماء لسلطته. يقول الفقيه ابن تيمية: «يعتقد أهل السُنَّة أنه ملك على جمهور المسلمين وصاحب السيف، كما كان أمثاله من بني أمية». ويقول أيضاً: «يزيد في ولايته هو واحد من هؤلاء الملوك، ملوك المسلمين المستخلفين في الأرض»⁽⁴⁵⁾.

ونظروا ذلك: من خلال إحلالهم الغلبة، كأحد الأسس المعتمدة في استلام إمارة المسلمين بدلاً عن الشورى، ومن خلال اعتبارهم الرضى اللاحق مثله مثل الرضى السابق لتولي هذا المنصب مثلاً معناه في المسألة الأولى.

وأكدوا على وجوب طاعة هؤلاء الملوك بالرغم من جورهم مبررين ذلك أيضاً بأن الدين لا يستقيم إلا بوجود الأمير منهم كما يقول أبو الحسن البصري الماوردي: «يلون من أمورنا خمسة: الجمعة والجماعة والفيء والثغور والحدود، لا يستقيم الدين إلا بهم وإن جاروا، وإن ظلموا...»⁽⁴⁶⁾؛ وهذا الرأي يحمله كبار فقهاء المذاهب السُنّية. فالإمام مالك يقول في كتابه الموطأ عند شرحه لبيعة الرسول ﷺ التي جاء فيها: «والأنازع الأمر أهله. قال ابن عبد البر: اختلف في أهله، ف قيل هم أهل العدل والإحسان والفضل والدين فلا ينازعون لأنهم أهله، أما أهل الفسق والجور والظلم فليسوا بأهله»، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. وإلى منازعة الظالم الجائر ذهب طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج. أما أهل السُنَّة فقالوا: «الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عادلاً محسناً فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائر أولى من الخروج عليه»⁽⁴⁷⁾.

والرأي عينه يدعو إليه الإمام الشافعي؛ إذ يقول الشيرازي نقلاً عن الإمام الشافعي: «لا يجوز الخروج على الإمام لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ

(44) ابن قَيِّم الجوزية: الطرق الحكمية، ص 16.

(45) ابن تيمية: منهاج السُنَّة، ج 2، ص 87.

(46) المرجع نفسه، ص 88.

(47) المذهب في الفقه الشافعي للشيرازي، ج 2، ص 217 - 218.

قال: «من نزع يده من طاعة إمامه يؤتى به يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية»⁽⁴⁸⁾.

ونرى الموضوع بوضوح أشد عندما يرد عن تساؤل حول رأي الإمام أبي عبد الله الشافعي من الموقف حيال الحاكم الجائر... «إنه لا يخلع بذلك ولا يجب الخروج عليه»⁽⁴⁹⁾.

وتأكيداً لهذا الفهم حول طبيعة الخليفة وطاعته وعدم التوقف عند شروط البيعة والأهلية، يقول الإمام أحمد بن حنبل في إحدى رسائله: «الصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور ولا يخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا»⁽⁵⁰⁾.

ونختم الاستشهادات بقول الإمام المجتهد ابن تيمية: «ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان»⁽⁵¹⁾.

إننا نعتقد أن اجتهادات أولئك الأئمة بصدد الحكام والسلاطين لا يمكن التشكيك في دوافعها ومبرراتها، وبخاصة أن معظمهم عُرِفوا بابتعادهم عن الحكام والسلاطين ومعاداتهم لهم وعلى رأسهم مالك بن أنس، وأحمد بن حنبل، وابن تيمية، فقد سُجنوا على أيدي هؤلاء السلطين والحكام والخلفاء وعُذِّبوا واضطهدوا، غير أنهم صبروا على الجور الذي نالهم ولم يتراجعوا عن اجتهاداتهم ومواقفهم.

كما أننا لا يمكننا الركون إلى تفسير مواقفهم بالأحاديث النبوية التي استندوا إليها فحسب؛ فقد كانت هناك أحاديث نبوية أخرى تدعو إلى مواجهة السلطان الجائر ارتكز عليها من كانت له وجهة نظر أخرى. وإنما كان اختيار الأحاديث النبوية وتفسيرها يتفق مع ما اعتقدوا أنه رئيسٌ وأساسِيٌّ حول وظيفة الخلافة وهو وحدة الأمة وحماية استقرارها الداخلي.

وتأكيداً لهذا المبرر في الاجتهاد بطاعة الأمير الجائر يقول الزرقاني في شرحه لـ موطأ مالك: «أما أهل السُّنَّة قالوا: الصبر على طاعة الجائر أولى من الخروج عليه لما فيه من استبدال الخوف بالأمن، وإهراق الدماء، وشن الغارات والفساد وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه. والأصول تشهد والعقل والدين، أن أقوى المكروهين أولى بالترك». ويحدد أبو حامد محمد الغزالي المسألة بشكل أدق حينما يقول: «والذي نراه ونقطع أنه يجب خلعه إن قدر، على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط، من غير إثارة فتنة ولا تهبيج قتال، وإن لم يكن ذلك إلا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم بإمامته... فإن السلطان الظالم الجاهل متى ساعدته الشوكة، وعسر خلعه، وكان

(48) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(49) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(50) مسند الإمام أحمد.

(51) ابن تيمية: السياسة الشرعية، ص 187.

في الاستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق وجب تركه، ووجبت الطاعة له»⁽⁵²⁾.

النص أعلاه يقطع بأن قولهم بالصبر على السلطان الجائر لم يكن عن مبالاة، ولا عن تأويل من غير سند، ولا عن جبن أو تخاذل، وإنما عن اجتهاد أرتأوه في مصلحة الأمة يقوم على قاعدة تغليب الأقل ضرراً على الأشد ضرراً. اجتهاد أملتة عليهم كثرة الثورات والفتن وفشل هذه الثورات في تحقيق أهدافها وتحول معظمها إلى مجرد فتن في جسد الأمة، فتن ضاع فيها الحق مع الباطل على حد سواء، وأزهقت فيها ظملاً أرواح المسلمين.

لكن هذا الاجتهاد في طاعة الأمراء وعدم القيام عليهم في كل الظروف - عدا الكفر المبين الواضح الذي أجازوا الثورة فيه واعتبروها جهاداً - لم يكن محل إجماع لدى الفقهاء السُنَّة المسلمين، بل وُجد دوماً من كان له رأي آخر، واجتهاد مخالف، وموقف مغاير، قام هو أيضاً على قاعدة تقدير ما هو أصلح للأمة، وأكثر اتفاقاً مع غايات الشرع بالنسبة لذلك الفقيه والمجتهد؛ فقد أيد الإمام أبو حنيفة النعمان دعوة زيد بن علي بن الحسين وبإيعه وأسهم في تجهيز ثورته بعشرة آلاف درهم، ووصف خروجه بأنه ضامى خروج الرسول ﷺ يوم بدر. وبرر عدم خروجه معه بأن ما حبسه هو وجود ودائع الناس لديه. وفي تبرير آخر يذكر: «لو علمت أن الناس لا يخذلونه كما لا يخذلون أباه لجاهدت معه»⁽⁵³⁾.

وكانت أيضاً اجتهادات واضحة لاتباع المذهب الظاهري وبعض الأشاعرة تؤيد القيام على السلطان الجائر في بعض الحالات والشروط؛ كأن يكون القيام على الإمام الجائر ممن هو أكثر عدلاً وفي هذا يقول ابن حزم: «... فإن قام عليه من هو أعدل منه وجب أن يقاتل مع القائم، أما الجورة من غير قریش، فلا يحل أن يقاتل مع أحدهم لأنهم كلهم أهل منكر، إلا أن يكون أقل جوراً، فيقاتل معه من هو أجور منه»⁽⁵⁴⁾.

يتضح عند هؤلاء المجتهدين أن وحدة الأمة لا تكفي مبرراً للسلطان وإنما يتقدم العدل ليكون هدفاً مركزياً يقف إلى جانب المساواة مع وحدة الأمة واستقرارها. إذا طاعة الأمراء مطلوبة من أجل وحدة الأمة واستقرارها، لدى معظم فقهاء أهل السُنَّة والجماعة. إلا أن هذه الطاعة ليست مطلقة وليست رضوخاً وانقياداً لإرادة الإمام لأنها طاعة مقيدة بأن لا تكون في معصية. وإنما طاعة في الحق، فقد قال النبي ﷺ: «على

(52) أبو حامد محمد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 137.

(53) محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية - أبو حنيفة، ص 31. ومقاتل المقاتلين لأبي فرج الاصفهاني، ص 135 - 136.

بالرغم من أنه يُروى عنه أنه لم يؤيد الخروج على الإمام الجائر. إذ يقول أبو اليسر البزدي في كتابه أصول الدين، طبعة القاهرة، 1963، ص 192: «إذا فسق الإمام يجب الدعاء له بالتوبة ولا يجوز الخروج عليه؛ وهذا مروى عن أبي حنيفة» لأن في الخروج عليه إثارة الفتن والفساد في العالم.

(54) مقالات الإسلاميين للأشعري، ص 133.

المرء السمع والطاعة في ما أحب وكره فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة». وكلمة الحق واجبة عند الحاكم الظالم لأن الرسول قال: «الدين النصيحة». قيل لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولرسوله ولأئمة المسلمين». ومن أقواله أيضاً: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر».

هذا ما مارسه العلماء المسلمون حين وقف ابن حنبل ضد بدعة خلق القرآن التي تبناها بعض الخلفاء العباسيين ودخل السجن بسبب محاربته هذه البدعة بالحجة والمنطق والجدل والمناظرة. وهذا ما سار عليه الإمام أبو حنيفة عندما رفض تولي منصب القضاء للخليفة. وهو ما فعله ابن تيمية وهو يتشدد في نقده السلاطين المماليك الذين حارب التتار تحت رايتهم.

لقد كانت الدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر هي شكل المقاومة السلبية للحاكم الجائر مستندين إلى قول الرسول ﷺ: «(إنكم سترون من بعدي إثرة وأموراً تنكرونها. فقالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟» قال: «تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم»).

والدعوة هنا موقف أعلاه الفعل وأدناه النية أو القلب وبينهما اللسان. وقد اختار معظم فقهاء أهل السنة والجماعة، الحل الأوسط أي الدعوة في مواجهة السلطان باللسان والامتناع من تنفيذ أوامره الخارجة عن نصوص الشرع. وفي هذا يذكر كتاب منهاج السنة:

- أن المختار للخلافة النبوية، إذا فسق خرجت خلافته عن معنى الخلافة النبوية وصارت خلافته ملكاً عُضُوضاً، ويستوي مع من لم يختار. وقد اتفق الجمهور بالنسبة له على ثلاثة أمور:

أولها: عدم الخروج عليه حتى لا يؤدي الخروج إلى فتنة يضيع فيها الحق ويغلب الشر المطاع ويتبع الهوى.

ثانيها: أنه لا يطاع في معصية قط. فقد قال عليه السلام... وعلى المرء المسلم السمع والطاعة في ما أحب وكره فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة.

ثالثها: إن كلمة الحق واجبة عند الحاكم الظالم لأن النبي ﷺ قال: الدين النصيحة قيل لمن يا رسول الله؟ قال لله ولرسوله ولأئمة المسلمين. وقال أيضاً: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر».

ب . الفرق الإسلامية الأخرى

الخوارج - الشيعة - المعتزلة

بدءاً ننوه بأننا اعتمدنا على تقسيم الشهرستاني الذي حدّد الفرق الإسلامية الرئيسية بأنها أربعة: أهل السنة والجماعة - والخوارج - والشيعة - والمعتزلة. وحاولنا أن

نقتصر على رأي القسم الأكبر من كل فئة دون آراء الفرق الأقل شأنًا كي لا يتشعب البحث، مع محاولة تناول الرأي المُجمع عليه ضمن كل فرقة.

1 - موقف الخوارج من الإمامة والقيام على الإمام

طبيعة نظرة الخوارج إلى الخلافة

للخوارج نظرة محددة إلى الخلافة تلتقي في معظم جوانبها مع أهل السُنَّة والجماعة غير أنها تختلف في بعض المسائل.

فهم يقولون بضرورة الخلافة ووجوبها⁽⁵⁵⁾. ما عدا أقلية منهم قالت بعدم وجوبها في حالة واحدة وهي أن يكون جميع المسلمين عدولاً ليس بينهم فاسق⁽⁵⁶⁾؛ وإن هذه الخلافة تقوم على قاعدة الشورى (الاختيار والبيعة). ويرون أيضاً بوجوب وجود خليفة واحد بالرغم من أنهم وضعوا لأنفسهم في البداية عند خروجهم على عليّ بن أبي طالب أميرين أحدهما للصلاة والآخر للحرب⁽⁵⁷⁾. ولكنهم لم يشترطوا القرشية كإحدى شروط الخلافة⁽⁵⁸⁾ بل وضعوا دوماً على خلافتهم أمراء من غير قریش⁽⁵⁹⁾.

وقالوا بإمامة الفاضل ولم يجيزوا إمامة المفضول وذهبوا إلى أن أفضلهم مَنْ ندب نفسه للخروج ودعا الناس إلى الجهاد، فإذا ابتدأ ذلك رجل منهم فهو أفضلهم عندهم وأحقهم بالإمامة⁽⁶⁰⁾.

تكاد الرؤية العامة لمسألة الخلافة تكون واحدة مع أهل السُنَّة والجماعة، فيما الخلاف الرئيس يتعلق بمضمون الخلافة وجوهرها؛ إذ يُقدّم الخوارج العدل على كل ما عداه؛ ووحدة الأمة واستقرارها الداخلي دونما معنى في غياب العدل؛ فهم يعتزّون بخروجهم ويدعون إليه جهاراً ويعتبرون أنهم خارجون في سبيل الله ونصرة دينه، وعلى هذا الأساس لا يجيزون إمامة الجائر ويوجبون الخروج عليه⁽⁶¹⁾، كما يرفضون الاعتراف بالخلافة عن طريق الغلبة.

تكمن إشكالية هذه الفرقة الرئيسية في شدة المغالاة وفي اتخاذ مواقف مثالية مطلقة أدت بهم إلى تكفير كل من اختلف معهم من المسلمين.

هذا التكفير سواء كان تكفير شرك أو غير ذلك حلّ لهم إشكالية الموقف من الخليفة المسلم الذي لا يعتقد رؤيتهم ومذهبهم؛ فالخلفاء ومن يقف معهم كفر

(55) مقالات الإسلاميين للأشعري، ص 133.

(56) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ص 426.

(57) في بداية أمرهم ولّوا عبد الله بن كواء البشكري للصلاة وشبث بن ربع التميمي للحرب.

(58) الفرق بين الفرق للأسفراييني، ص 349 - 350. حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ص 426.

(59) مقالات الإسلاميين للأشعري. الفرق بين الفرق للأسفراييني، ص 8.

(60) مسائل الإمامة، الناشئة الأكبر عبد الله بن محمد الناشئة، ص 293.

(61) الفرق بين الفرق للأسفراييني، ص 73.

مشركون خارجون عن الدين⁽⁶²⁾، وأسلوب مواجهتهم هو أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر حتى يتوبوا، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على سائر المؤمنين حسب استطاعتهم بالسيف فما دونه وأنه كالجهاد لا فرق بين مجاهدة الكافر والفاسق⁽⁶³⁾.

إذاً، المسألة ليست خروجاً عن جماعة المسلمين ولا بغياً على إمام عادل ولا قياماً إنما هي جهاد ضد جورٍ فاسقين محاربتهم مطلوبةً والقعود عن قتالهم خطأ لا يجوز ارتكابه من مؤمن.

أما الخليفة الحق والأمير المسلم به، فهو أميرهم الذي يختارونه ويبايعونه وقد اجتمعوا في كل زمان على واحد منهم شريطة أن يبقى على مقتضى اعتقادهم ويجري على سنن العدل في معاملتهم ولاّ خذلوله وخلعه وربما قتلوه⁽⁶⁴⁾.

ولم يشهد منصب الخلافة صراعاً عليه عندهم نظراً للبساطة التي كانوا يخلعون بها أمراءهم؛ فهم من أجل تحقيق هذه البساطة كانوا يلجأون في بعض الأحيان إلى اختيار خليفهم ممن ليست له قبيلة قوية يمتنع بها.

2 - موقف الشيعة

هنا أيضاً سنتوقف عند مسألة مفهوم الشيعة للخلافة و (الإمامة)؛ إذ إن نظرة الشيعة إلى الإمامة تختلف عن سائر الفرق الإسلامية اختلافاً جذرياً. فقد رأينا إلى أن جميع الفرق الإسلامية التي بحثنا في مواقفها تشترك في رؤيتها إلى طبيعة الخلافة والإمامة من حيث هي استخلاف النبي في حراسة الدنيا والدين، وهي تقوم على نوع من أنواع التعاقد (البيعة) بعد اختيار المسلمين لولي أمرهم.

ولكن الشيعة يقولون أيضاً بأن الإمامة هي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص محدد من الأشخاص نيابة عن الرسول⁽⁶⁵⁾. ولكن نظراً لكون الإمامة أصلاً من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها⁽⁶⁶⁾ - بخلاف سائر الفرق الإسلامية التي ترى إلى أن الإمامة ليست من أصول الاعتقاد⁽⁶⁷⁾ وإنما هي من المصالح العامة المفوضة إلى نظر الخلق⁽⁶⁸⁾ - وهي مع الصلاة والزكاة والصوم والحج تكوّن فرائض

(62) الفرق بين الفرق للأسفرائيني، ص 83.

(63) الفرق بين الفرق للأسفرائيني، ص 73.

(64) الملل والنحل للشهرستاني. حاشية الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ص 28.

(65) محسن الأمين: الدر الثمين / مطابقة مع فتاوى الطبطبائي الحكيم، دار منبئة، ص 17.

(66) محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية، دار النعمان، ص 65.

(67) الإرشاد للجويني، ص 231.

(68) ابن خلدون: المقدمة، ص 212.

اللَّهُ الخمس⁽⁶⁹⁾، فإنها ليست متروكة لاختيار البشر بل إنها بالنص من الله تعالى وليس لأحد أن يدعيها لنفسه أو يجعلها لغيره⁽⁷⁰⁾؛ فهي كالنبوة يودعها الله من يشاء من خلقه، وهي بهذا رئاسة إلهية عامة تختلف عن المناصب الحكومية التي ينالها أصحابها بالقهر والغلبة والاستيلاء⁽⁷¹⁾ ولا يمكن أن تترك لفرد أو جماعة أو حتى للأمة ولا بد من إمام معصوم يحفظ الشريعة⁽⁷²⁾ ويبين أحكام المسائل المستحدثة والتي لا أثر لها في الكتاب ولم يأت من النبي ﷺ نص في خصوصها أو ما يشملها، ونشر العقيدة الإسلامية⁽⁷³⁾ وقيادة المسلمين.

وتتفق المذاهب الشيعية على أن النص بالإمامة شمل علياً بن أبي طالب وولديه الحسن والحسين وتختلف في ما عدا ذلك وإن اتفقت على أنها جاءت حصراً في نسل علي.

إذاً، الإمام هو الخليفة الشرعي للمسلمين، وهو معصوم عن الخطأ والذنوب والنسيان كالنبي؛ وهو متصف بجميع الكمالات منزلة عن جميع النقائص، وأفضل أهل زمانه ومنصوباً من قبل الله تعالى⁽⁷⁴⁾، وأن دفع الإمامة كفر كما أن دفع النبوة كفر⁽⁷⁵⁾؛ والأئمة هم أولو الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم وأنهم الشهداء على الناس وأنهم أبواب الله والسبل إليه⁽⁷⁶⁾.

إذا كانت هذه هي صفات الإمام فطاعته أمر مفروغ منه والخروج عنه غير مبرر البتة لأنه خروج عن الدين بلا تأويل؛ فأمرهم أمر الله تعالى ونهيهم نهيهم وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليهم وليه وعدوهم عدوه، والراد عليه كالراد على الرسول والراد على الرسول كالراد على الله تعالى فيجب التسليم لهم والانقياد لأوامرهم والأخذ بقولهم⁽⁷⁷⁾.

ولكن الأئمة لم يأخذوا حقهم في قيادة المسلمين ومورس الجور عليهم، واختار المسلمون ولاة عليهم من غير الأئمة واستولى آخرون على الإمارة بالغلبة والشوكة، فكان لا بد من تحديد الفرق بين معنى الإمامة عند الشيعة وبين مخالفهم الذين ينطبق عندهم معنى الإمامة على الخلافة، هذا الفرق الذي تحدده طبيعة الإمامة التي ذكرناها؛ فهي تختلف عن الخلافة والرسالة والنبوة وتجتمع مع هذه الأمور دون أن تدخل في

(69) أبو جعفر الكليني: الأصول من الكافي، ص 291.

(70) محمد العظفر: الشيعة والإمامة، طبعة 1951، ص 8.

(71) محمد الأصفي: الإمامة في التشريع الإسلامي، ص 26.

(72) راجع تلخيص الشافي لأبي جعفر الطوسي، ج 1.

(73) محمد الأصفي: الإمامة في التشريع الإسلامي، ص 32.

(74) محسن الأمين: الدر الثمين، ص 17.

(75) تلخيص الشافي لأبي جعفر الطوسي، ص 131.

(76) محمد مظفر: عقائد الإمامية، ص 65.

(77) المرجع نفسه، ص 70.

حقيقتها؛ فالخلافة هي منصب استخلاف الرسالة ونيابة عن الرسول سواء حصل بالنص أو بالإجماع أو غيرهما⁽⁷⁸⁾؛ بينما الإمامة رئاسة إلهية عامة دينية ودنيوية.

ومع تحديد الفرق يتحدد الموقف من هؤلاء الخلفاء والولاة. هؤلاء الحكام هم جَوْرَة من حيث المبدأ لأنهم يأخذون حق الإمام الفعلي المنصوص له بالإمامة ومن حق المسلمين القيام عليهم من أجل استكمال شرائط الدين بالإقرار بالإمامة والخضوع للإمام؛ فقيام المسلمين على غير الإمام المنصوص له هو جهاد مشروع والقيام على ولاة الأمور الظالمين كان نهج آل هاشم منذ قيام الحسين بن عليّ على يزيد بن معاوية، الأمر الذي جعل آل البيت يتكبدون أغلى الدماء وأزكاها في سبيل هذا الهدف.

ولكن إلى جانب هذه الانتفاضات المسلحة وُجد دوماً من يطالب بوقف الصراع إلى أن تتأمن القوة الكافية لتأمين النصر⁽⁷⁹⁾ واعتمدوا «التقية»⁽⁸⁰⁾ كنوع من أنواع الدفاع عن النفس وحمايتها من بطش الأعداء؛ إذ ينقل عنهم قول: «إن بني أمية يتناولون على الناس» حتى لو طاولتهم الجبال لطالوا عليها، وهم يستشعرون بُغْض أهل البيت، ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله بزوال ملكهم⁽⁸¹⁾. وحددوا موقفاً آخر من الصراعات التي تدور بين المسلمين خارج فرقته، من خلال فتوى الإمام الصادق: (إن الخوارج... إن خرجوا على إمام جائر فلا تقاوتهم)⁽⁸²⁾.

وعلى وجه العموم انقسمت فرقة الشيعة حول هذا الموقف فذهب غلاتهم من إسماعيلية وغيرهم إلى استمرار الصراع والقيام على خلفاء المسلمين من غير أئمتهم، وتكرّس بالمقابل بعد غياب الإمام الثاني عشر لدى طائفة الإمامية كبرى فرق الشيعة، حكم إيقاف الجهاد ضد الظلمة طول فترة غياب الإمام وإلى حين ظهوره عندها يسترجع حقه بالسيف⁽⁸³⁾.

إذاً نخلص إلى أن الشيعة يرون الخروج على خليفة المسلمين الجائر؛ ويعتبرون الخليفة جائراً حتى يقرّ بإمامة أئمتهم.

والخروج واجب شرعاً تحت قيادة الإمام واختلفوا في وجوبها في غيبته.

والخروج على إمامهم بغيّ، يطبّق على الخارجين أحكام البغاة التي وضعها عليّ بن

(78) محمد الاصفي: الإمامة في التشريع الإسلامي، ص 27 - 28.

(79) أنادت الزيدية بأنه متى توفر تأييد عدد معيّن أقله مقدار أهل بدر جاز لهم الخروج معه على السلطان.

مقالات الإسلاميين للأشعري، ص 140.

(80) العلل والفحل للشهرستاني، ج 2، ص 85.

(81) التقية: هي إظهار غير الباطن في سبيل مصلحة مشروعة.

(82) محمد جواد مغنية: فقه الإمام الصادق، ص 278.

(83) عدل بعض فقهاء الشيعة الإمامية عن هذه الفتوى في وقت متأخر وقالوا بولاية الفقيه ونيابته عن الإمام.

يراجع تطور هذا الرأي في كتاب عقائد الإمامية لمحمد رضا المظفر.

أبي طالب في حربه مع الخوارج.

ولم يجيزوا القتال مع الأمير الجائر ضد خصومه من الخارجيين، ولا القتال إلى جانبه.

3 - موقف المعتزلة

إن موقف المعتزلة من مسألة الخلافة والإمامة متقارب من رؤية أهل السنة والجماعة مع بعض الاختلاف؛ فقد قال المعتزلة بوجوب الإمامة، وقالوا: (إن نصب الإمام فرض على الأمة)، للأسباب عينها التي ذكرتها الفرق الأخرى (ما خلا الشيعة).

وفي هذا يقول القاضي عبد الجبار: (الإمام مدفوع في ما يتصل بأمر السياسة إلى أمرين أحدهما أمر الدين والآخر أمر الدنيا)⁽⁸⁴⁾. وتميز عن المعتزلة الأصم الذي لم ير أن الإمامة ضرورية بالمطلق ولو تكاف الناس عن التظالم لاستغنوا عن الإمام⁽⁸⁵⁾. وقال المعتزلة: إن طريق الإمامة العقد والاختيار⁽⁸⁶⁾؛ محددين بذلك نقطة اتفاق أخرى مع أهل السنة ومع الخوارج، بل إنهم شددوا على وجوب الاختيار حتى إنهم رفضوا معها الاعتراف بشرعية إمام الغلبة، ولم يقبلوا بالرضوخ له. وقالوا إنها (الإمامة) لا تكون إلا بإجماع الأمة وباختيار ونظر⁽⁸⁷⁾ وإن إمامة الغلبة لا تتعقد⁽⁸⁸⁾؛ بخلاف ما رأينا عند أهل السنة والجماعة. وثمة نقطة اختلاف أخرى بين المعتزلة وبين أهل السنة تتعلق بنسب الإمام؛ إذ لم يشترط المعتزلة النسب القرشي للإمام، وبشكل أدق لم يعتبروه من الشروط الأساسية، واعتبروه شرطاً ثانوياً مرجحاً إذ قالوا: (إن الإمامة يستحقها من كان قائماً بالكتاب والسنة فإذا اجتمع قرشي ونبطي وهما قائمان بالكتاب والسنة ولينا القرشي)⁽⁸⁹⁾؛ بخلاف الخوارج الذين فضلوا غير القرشي.

هذا المنظور قد أدى بهم إلى إجازة منازعة الإمام عندما يجور أو يفسق على أن يسبق هذه المنازعة نصحه وإرشاده. يقول القاضي عبد الجبار: (إن الإمام يؤخذ على يده، العلماء والصالحون ينهونه على غلظه ويردونه عن باطله ويذكرونه بما زلّ عنه وإن زاغ عن طريق الحق أزالوه). وأدى بهم هذا الرأي أيضاً إلى تأييد خروج ابن الأشعث ويزيد بن علي بن الحسين ويزيد بن الوليد.

ولكنهم وإن اتفقوا في مسألة الخروج عن الإمام مع فرق الخوارج واليزيديين والظاهرية من أهل السنة إلا أنهم كانوا أقرب إلى الظاهريين الذين اشترطوا توفر

(84) القاضي عبد الجبار: المغني، ج 30، ق 1، ص 100.

(85) مقالات الإسلاميين للأشعري، ص 133.

(86) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 754.

(87) المقالات والفرق لسعد بن عبد الله بن خلف الأشعري.

(88) أبو اليسر اليزيدي: أصول الدين، ص 192 وما بعد. الأسفرائيني، ص 9.

(89) المقالات والفرق لسعد بن عبد الله بن خلف الأشعري، ص 8 - 9.

القدرة على الخروج واعتقاد الغلبة ليصبح القيام على الإمام الجائر واجباً؛ فلقد ورد في كتاب دلائل النبوة: لا يحلّ المسلم أن يخلي أئمة الضلالة وولاة الجور إذا وجد أعواناً وغلب على ظنه أنه يتمكّن من منعهم من الجور⁽⁹⁰⁾.

وفي هذه المسألة (توفر الأعوان) يقول الأشعري إنهم «اختلفوا في المقدار الذي يجوز إذا بلغوا إليه أن يخرجوا على السلطان ويُقاتل المسلمين، فقالت المعتزلة إذا كنا جماعة، وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفتنا عقدنا للإمام ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا»⁽⁹¹⁾.

الخاتمة

في ختام البحث تستوقفنا مجموعة نتائج تتعلق بالإمامة والخلافة والقيام على الخلفاء وولاة الأمور.

أولها: إقرار معظم الفقهاء والعلماء المسلمين بأن نظرية الإمامة هي من النظريات التي تتعلق بالمصالح المرسلّة إلى العباد والتي يعود للمسلمين البحث فيها واستنباط أحكام لها بما يتفق مع ثوابت الشرع؛ ولم يخالف هذا الرأي سوى فرقة الشيعة الذين رأوا إلى أنها من أصل الدين.

ثانيها: أن الصحابة والتابعين عندما اختلفوا حول الخلافة والإمارة مارس كل منهم اجتهاده وقناعته، فمن أخطأ منهم استحقّ أجراً، ومن أصاب استحقّ أجرين.

ثالثها: أن الخلافة القادرة على توحيد الأمة ونشر العدل والأمن على ضوء شريعة الله كانت الهدف المركزي لجميع الصحابة والفقهاء والعلماء المسلمين من قبل جميع الفرق والمذاهب، ولكن عندما وقع تعارض بين الأمة واستقرارها الداخلي وبين العدل اختلفت المواقف والاجتهادات.

أهل السُنّة والجماعة غلبوا جانب الوحدة والاستقرار الداخلي متأثرين بنتائج الفتن الدموية وعدم القدرة على إزاحة الظلم.

بينما غلبَ بعض المسلمين جانب العدل (وهو خاضع للرأي) واعتبروا الجهاد في سبيله واجباً شرعياً.

إلى جانب هؤلاء وُجد من سعى إلى التوفيق بين العدل والوحدة فدعوا إلى طاعة الإمام الجائر في غير معصية وعدم القيام عليه ما لم تتأمن الظروف المساعدة للغلبة من غير فتنة، وعلى رأس هؤلاء الظاهريون من السُنّة الذين رأوا إلى أنه من حق الأمة التي تختار الإمام في بادئ الأمر عزله عندما يخلّ بواجبات المنصب.

(90) القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة، ج 2، ص 574.

(91) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري: مقالات الإسلاميين، ص 140.

رابعها: أن موقف فقهاء السُّنة الذين شجبوا الخروج على الإمام الجائر لم يكن تزلفاً للسلطان وخضوعاً له، بل تبناً ما يسمى اليوم بالمعارضة السياسية (غير المسلحة) ودعوا إلى عدم طاعته في المعصية، وإلى الجهاد ضده بالقول والقلب، وإلى الدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر.

خامسها: لقد تغلبت الواقعية العملية التي دعا إليها أهل السُّنة والجماعة والشيعة الإمامية، الجعفرية (وبعض المعتزلة والمتأخرون من الأباضية) إحدى فرق الخوارج، على الدعوات المثالية الخيالية التي اتجه إليها الخوارج والمتطرفون من الشيعة، وبعض المعتزلة. تلك الواقعية التي يعبر عنها ابن قَيِّم الجوزية في كتاب إعلام الموقعين بشكل دقيق حين يقول: «إن الواجب شيء والواقع شيء والفقيه من يطبّق بين الواقع والواجب، وينفذ الواجب بحسب استطاعته لا من يلقي العداوة بين الواجب والواقع فلكل زمان حكمه»⁽⁹²⁾.

سادسها: لقد اتفق جميع الفقهاء وعامة المسلمين على أن الخروج على الأمير الكافر واجب لا يجوز تأويله. وهو جهاد بالاتفاق.

تلك قواعد واجتهادات لفقهاء الأمة تستحق منا جميعاً التمعن والتدقيق فيها فهي خلاصة تاريخ وفقه في شرع الله. تدقيق للربط بين الواقع المستجد والشرع الثابت.

لمزيد من الاطلاع:

- ابن كثير: تفسير ابن كثير.
- ناصر الدين بياضاي: أنوار التفسير وأسرار التاويل.
- محمد عزة دروزة: تاريخ الجنس العربي.
- خالد رشيد الجميل: أحكام البغاة والمحاربين في الشريعة الإسلامية والقانون.
- حبيب الجناحاني: «الفكر والسلطة في التراث الإسلامي»، مجلة المستقبل العربي، شهر 10، 1987.
- محمد الخضري: إتمام الوفاء في سيرة الخفاء.
- أسعد سحمراني: الفكر الإسلامي الحديث.
- رضوان السيد: الأمة والجماعة والسلطة.
- أحمد محمود صبحي: نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية.
- محمد عمارة: تيارات الفكر الإسلامي.
- نايف معروف: الخوارج في العصر العباسي، رسالة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه، بيروت.

(92) إعلام الموقعين لابن قَيِّم الجوزية، ج 3، ص 4.